ورقة تأطيرية للقاء الدراسي حول
البحث العلمي والابتكار

ينظم مستشارا حزب التقدم و الاشتراكية بمجلس المستشارين، بتعاون مع قطاع التعليم العالي لحزب التقدم و الاشتراكية، يوم الأربعاء 10 يوليوز 2019 لقاء دراسيا تحت شعار :

من أجل تطوير إستراتيجية وطنية ناجعة للبحث العلمي و الابتكار كدعامة لنموذج تنموي جديد

ويهدف هذا اللقاء الدراسي إلى:

- **تشخيص وضعية البحث العلمي (في مجال العلوم الدقيقة) في الجامعات والمعاهد، ووضعية المؤسسات المعنية مثل المركز الوطني للبحث العلمي و التقني CNRST ، و الوقوف على المكاسب المحققة بهدف تعزيزها و العوائق التي تقف في وجه تطوير البحث العلمي و الانتقال بنتائجه من فضاءات البحث والمختبرات إلى مجال التصنيع و الاستعمال في الحياة العامة.**
- **الوقوف على وضعية الابتكار و الاختراعات التي يقوم بها باحثون و علماء مغاربة (خاصة الشباب منهم) والعوائق التي تقف في وجه إخراج هذه الاختراعات إلى مجال التصنيع و الاستعمال.**
- **فتح نقاش وطني جاد حول ضرورة بلورة إستراتيجية وطنية جديدة ناجعة في مجال البحث العلمي و الابتكار، بارتباط مع النقاش الجاري حول النموذج التنموي الجديد، واعتبار تطوير البحث العلمي في مجال العلوم الدقيقة (الميكانيك،المعلوميات، البحث الزراعي، علوم التغذية، الكيمياء والبيولوجيا ، الطب .....) ودعم الابتكار و الاختراعات في هذه المجالات، يشكل رافعة هامة للنموذج التنموي الجديد المنشود.**

وينطلق اللقاء الدراسي من ملاحظات أولية سيعمل المشاركون في اللقاء الدراسي (كل حسب موقعه و اهتماماته) على مناقشتها وتطويرها للخروج بخلاصات و توصيات سنعمل على تبليغها للحكومة و مختلف الفاعلين المعنيين بكل الأشكال التواصلية المتاحة.

هذه الملاحظات هي:

1. ضعف النسبة المخصصة للبحث العلمي في الميزانية العامة للدولة وفي الإنتاج الداخلي الخام.
2. ضعف نجاعة تدبير الميزانية المرصودة للبحث العلمي رغم هزالتها(تشتيت الجهود، ضعف تحديد الأسبقيات والأهداف المرحلية والإستراتيجية وتقييم النتائج...)
3. قلة تمويل الأبحاث الجادة و الكبرى التي تتطلب أجهزة وآليات ومواد وتنقلات ميدانية....)
4. ضعف البنية التحتية للبحث العلمي (مختبرات ، فضاءات للتجريب، تجهيزات لوجستيكية...)
5. وضعية الباحثين و العلماء المادية و المعنوية واعتبارهم، عمليا، موظفين دون وضع خاص محفز على البحث و الابتكار(القانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي) وضعف دعم وتحفيز الطلبة الباحثين في سلك الدكتوراه وفي مدارس المهندسين.
6. قلة الاهتمام بكفاءات وطنية مبرزة ومنتجة لأبحاث رصينة وابتكارات، مما يؤدي بعدد من الكفاءات العلمية للهجرة إلى الخارج أمام غياب كل شروط البحث العلمي .
7. عدم الاهتمام الجدي بعلمائنا وباحثينا في الخارج المتألقين، ومنهم موشحون بأوسمة ملكية، و المشهود لهم دوليا برصانة أبحاثهم و اختراعاتهم، و العمل على استقطابهم للمساهمة في تطوير البحث العلمي و الابتكار، مع توفير كل الشروط المحفزة لهذا الاستقطاب وبنيات استقبال لائقة.

8. ضعف الاهتمام (إن لم يكن غيابه) بالمخترعين المغاربة، منهم من نال جوائز دولية في ملتقيات عالمية للاختراع و الابتكار، وعدم تتبع اختراعاتهم و ابتكاراتهم على مستوى التصنيع و الإنتاج و الاستعمال....
9. تواضع مساهمة المقاولة المغربية، عمومية وخصوصية،في البحث العلمي والابتكار وتحويل الاختراع إلى صناعة وإنتاج، ماعدا مؤسسات محدودة من حيث العدد ومن حيث المساهمة.

وسيسعى اللقاء الدراسي إلى تقديم إجابات عن التساؤلات المطروحة منها:

- ما هي شروط تعزيز البحث العلمي والارتقاء به وتوجيه نتائجه نحو الاستعمال ودعم الصناعات الوطنية والمشروع التنموي ؟
- ما هي صيغ الشراكات الممكنة بين البحث العلمي والمقاولة الوطنية (عمومية أو خصوصية) ؟
- ما هي إمكانيات الشراكات الأجنبية لتوسيع مصادر الخبرة والتمويل؟
- ما هي الآليات المحفزة للباحثين والمبتكرين المغاربة على استمرارهم في أبحاثهم وتطويرها
- كيف يمكن للمقاولة الوطنية المساهمة في تطوير البحث العلمي وتعبئة التراكم الحاصل وربطه بالتنمية؟

هذه الأسئلة وغيرها المطروحة على اللقاء تندرج ضمن سؤال محوري أوسع هو :

كيف يمكن للبحث العلمي والابتكار ان يكونا دعامة من دعامات النموذج التنموي الجديد المنشود؟

انطلاقا من هذه الملاحظات التي سيتم تأكيدها أو تنسيبها أو حتى نقضها خلال اللقاء الدراسي، ومن هذه التساؤلات،سيعالج اللقاء هذا الموضوع من جوانب مختلفة.

وسنعمل على إشراك الفعاليات المعنية به مثل كتابة الدولة في التعليم العالي وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات والمؤسسات الحكومية المعنية بالتتبع والتنسيق، وممثلين للباحثين في الجامعات و المعاهد وللمخترعين، وممثلين عن المقاولة الوطنية، و أساتذة و باحثين في مختلف التخصصات، لبلورة أفكار ومقترحات تساهم في تطوير البحث العلمي ودعم الابتكار،سنعمل على استثمارها في عملنا البرلماني الرقابي والتشريعي،وتبليغها للحكومة ومختلف الفاعلين المعنيين، بكل الأشكال التواصلية المتاحة،لأجل المساهمة في تطوير إستراتيجية وطنية جديدة وناجعة في مجال البحث العملي والابتكار يمكن أن تأخذ اسم "مخطط مغرب البحث العلمي والابتكار".